معارك دامية في اليمن .. والعربي يندّد

□ صنعاء / CNN

اندلعت معارك عنيفة في محافظة "البيضاء" باليمن أمس الاول الخميس، أسفرت عن سقوط قتيل واحد على الأقل، فيما ندد الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، بأعمال العنف المتواصلة في اليمن، بينما دعا نظام الرئيس، علي عبد الله صالح، أنصاره لتنظيم مسيرات مليونية امس الجمعة، تحت شعار "اليمن أمانة في أعناق الجميع."

وذكر مصدر أمني بمحافظة "البيضاء"، وسط اليمن، أن أحد المواطنين "استشهد"، وأُصيب آخر، كما تضررت عدة منازل في مدينة "رداع"، جراء قصف استهدف بنايات سكنية ومنشآت حكومية، متهماً من أسماهم بـ"مليشيات أحزاب اللقاء المشترك التخريبية"، وفي مقدمتهم حزب "الإصلاح"، التابع لجماعة "الإخوان المسلمين"، بتنفيذه. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية "سبأ" عن المصدر قوله إن تلك المليشيات قصفت منزل وكيل محافظة البيضاء لشؤون رداع، عبد الله علي ناشر الأحمر، بالقذائف الصاروخية والأسلحة الرشاشة والخفيفة، مما أدى إلى إصابة أحد حراسه، كما قامت بقصف مماثل لمنزل مدير أمن رداع، العقيد عامر الشيبري.

العربي

وأضاف المصدر أن "مسلحين من مليشيات المشترك، هاجموا مبنى أمن رداع، ونقطة دار النجد بقذائف (آر بي جي)، ونصبوا كميناً خارج مدينة رداع لاستهداف الملازم أول بفرع الأمن المركزي، علي بن علي العيوي، وأطلقوا الرصاص على سيارته بكثافة، مما أدى إلى استشهاد شقيقه حزام."

وأفاد مصدر أمني بالمحافظة ذاتها، بأن عضو مجلس الشورى، وعضو اللجنة الدائمة الرئيسية بالمؤتمر الشعبي العام، وأحد مؤسسي المؤتمر الشعبي العام في محافظة "أبين"، الهيثمي عشال، نجا من "محاولة اغتيال غادرة"، تعرض لها امس الاول الخميس، بينما كان في طريقه من "أبين" إلى العاصمة صنعاء.

وذكر أن عشال تعرض لكمين نصبه مسلحون، على الطريق المؤدي من مديرية رداع إلى مدينة "ذمار"، مما أدى إلى إصابته في ظهره، بينما أصيب أحد الضباط المرافقين له في رأسه، وجرى نقل المصابين إلى مستشفى ذمار، ولم تتضح حالتهما.

تأتي هذه المعارك وسط دعوة أطلقها نظام صالح، لتنظيم مسيرات حاشدة في الساحات والميادين العامة بأمانة العاصمة، وعموم محافظات الجمهورية، في جمعة "اليمن أمانة في أعناق الجميع"، بدعوى "تجديد العهد والالتزام بواجب حماية الوطن ومكتسباته العظيمة وإنجازاته."

وذكرت وكالة الأنباء الحكومية أن الجماهير اليمنية ستدعو مجدداً أحزاب "اللقاء المشترك"، إلى "احترام إرادة الشعب المؤيد للشرعية الدستورية، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار."

على صعيد آخر، وفي العاصمة المصرية القاهرة، ندد الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، بأعمال العنف والقتل المستمرة في اليمن ضد المتظاهرين والاحتجاجات السلمية، وطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين بسبب الأحداث الأخيرة.

وجدد الأمين العام، في بيان أصدره الخميس، دعوته لتنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية، ودعا الرئيس صالح إلى الإسراع في التوقيع على المبادرة الخليجية، وفي أسرع وقت.

ويشهد اليمن منذ مطلع العام الحالي احتجاجات شعبية للمطالبة بتنحي الرئيس، علي عبد الله صالح، بعد أكثر من ثلاثة عقود في السلطة، حيث انشق بعض الأفراد من الجيش لتأييد الدعوات الشعبية التي انضمت إليها كذلك قبائل يمنية.

البرلمان الجزائري

صراع الرئاسة في الجزائر يشتعل لخلافة بوتفليقة "المريض"

□ الجزائر / وكالات - اليوم السابع

أقر البرلمان الجزائري، مشروع قانون الانتخاب، بدون بنود خلافية كانت موضع انتقاد من قبل النواب حول مصير النواب الذين يغيرون انتماءاتهم السياسية، وكذلك شروط ترشح الوزراء للانتخابات النيابية.

هذا القرار جاء بعد صراع داخل البرلمان خلال النقاشات -التي بدأت في أكتوبر الماضي، حول هذا البند الذي أقرته الحكومة- اعترضت الأكثرية الموالية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على البند الذي ينص على إقالة أي نائب يغير خلال ولاية البرلمان حزبه السياسي لينضم إلى حزب آخر.

وقد صوتت جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي -الذي يتزعمه رئيس الحكومة- أحمد أويحيى لإلغاء هذا البند.

وفي المقابل، صوت نواب حزب العمال ونواب حزب الإصلاح وحزب النهضة (إسلاميان) مع إبقاء هذا البند.

وعلى ذمة موقع اليوم السابع فمن المقرر أن تقر الحكومة الجزائرية حزمة الإصلاحات قبل نهاية يناير القادم، أي مع انتهاء دورة الخريف البرلمانية، التي ستكون آخر دورة للبرلمان الحالي قبل الانتخابات التشريعية المقررة في ربيع ٢٠١٢ والتي ستكون بوابة لصراع جديد حول الرئاسة خاصة مع الأنباء المستمرة عن مرض بوتفليقة.

ورغم أن الانتخابات الرئاسية في الجزائر محدد لها عام ٢٠١٤، إلا أن مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فتح باب التكهنات والتوقعات حول قائد مرحلة ما بعد بوتفليقة، وتدور رحى تلك التوقعات بالأساس حول سعيد بوتفليقة الشقيق الأصغر للرئيس الجزائري، في ظل حديث عن ثمة صفقة بينه وبين الإدارة الأمريكية لتمكينه من كرسي الحكم، إلا أن رفضا شعبيا يسود الشارع الجزائري الذي أعلن منذ البداية رفضه فكرة التوريث.

وكشفت تصريحات أدلى بها عميل الاستخبارات الجزائرية السابق كريم مولاي لموقع "قدس برس" عن تلك الموجة من التكهنات، حينما قال إن هناك تحالفا بين الإدارة الأمريكية والسعيد بوتفليقة، بدأ تنفيذ بنوده على الأرض لتحديد معالم المرحلة المقبلة، خاصة بعدما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إن حالته الصحية ليست على ما يرام، وأن الأنباء متضاربة عن سفره للعلاج في أحد الدول الأوروبية ليست من بينها فرنسا.

وبالرغم من أن السعيد بوتفليقة لا يحظى بدعم من الشعب الجزائري ودائما ما يقترن اسمه بانتشار الفساد في الحكم، وربما اعتبر البعض أنه يهدد حكم أخيه إلا أنه يعرف بأنه رجل الظل في الحكومة الجزائرية وأنه المحرك الأساسي للعديد من الأمور في البلاد، لكنه سيواجه تحديا حقيقيا من الشارع الجزائري الذي يرفض فكرة توريث الحكم.

وإذا خرجنا من نطاق مسألة التوريث نجد أن هناك بعض الشخصيات التي قد تسعى للوصول إلى كرسي الحكم في الجزائر بعد بوتفليقة، ويأتي على رأسهم عبد العزيز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي وصف بأنه الذراع اليمنى للرئيس بوتفليقة، وسعى بلخادم خلال الفترة الماضية وبمجرد الإعلان عن إجراء إصلاحات سياسية في الجزائر لإبداء مرونة في دعوته للإصلاح، كما أنه أظهر تراجع في دعمه لبوتفليقة حينما قال إن الحديث عن ترشح بوتفليقة لفترة رئاسية جديدة سابق لأوانه.

ويأتي إلى جانب بلخادم رئيس الوزراء أحمد أويحيى الذي وصف في بعض المواقع الجزائرية بأنه مرشح المؤسسة العسكرية والضباط الجدد مع جزء كبير من رجال المخابرات، مؤكدين أنه يحظى بدعم قوى منهم يجعله المرشح المنافس للسعيد بوتفليقة، كما أن أويحيى لم ينف نيته للترشح للرئاسة، حيث قال في تصريحات صحفية سابقة حينما سئل عن نيته للترشح، بالتذكير بتعليق الرئيس الفرنسي الأسبق، فاليري جيسكار ديستان، الذي أجاب عن الموضوع ذاته. قائلا إن ترشحه للرئاسة عام ١٩٧٤ كان مجرد "التقاء إنسان مع قدره".

وقال أويحيى إن مثل هذا الرد الذي أتى من مسيحي سيكون له مغزى أكبر عندما يصدر من مسلم، مشيرا إلى أن المسلم في المجتمعات العربية المسلمة شديد الارتباط بمفهوم "المكتوب أو القدر"، هذا بالإضافة إلى أنه قال في ما قبل في تعليق على بقاء بوتفليقة في الحكم أن "لا أحد يمكنه البقاء في رئاسة الجمهورية مدى الحياة".

وإلى جانبهم، يظهر الأخضر الإبراهيمي الدبلوماسي والأممي المخضرم والذي كثر الحديث عن ترشحه للحكم بعد بوتفليقة، وهو أكثر الشخصيات التي يحظى باحترام وتقدير من قبل الشعب الجزائري، وبالرغم من إعلانه عدم نيته للترشح للحكم إلا أن البعض اعتبر أنه واحد من المنافسين على الحكم في الجزائر.

ومن جهة أخرى، يحاول الإسلاميون في الجزائر الدخول في منطقة الصراع على السلطة، وبالرغم من أن الدستور الجزائري يمنع وصولهم إلى الحكم، إلا أن الحديث عن تعديلات دستورية مرتقبة أو دستور جديد يسمح لهم بمشاركة سياسية أوسع يجدد الأمل لديهم، ويتضح ذلك في تصريحات ابو جرة السلطاني رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية المحسوبة على حركة الإخوان المسلمين التي دعا فيها إلى تشكيل تحالف سياسي واسع بين الأحزاب من أجل إنجاح الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ عدة شهور.

أول حاكم يزوره منذ خلعه

مبارك يجهش بالبكاء خلال زيارة ملك البحرين له في المستشفى

□ القاهرة / العربية نت

في أول زيارة من نوعها لحاكم عربي أو أجنبي منذ تنحيه عن الحكم في ١١ فبراير/شباط الماضي، عقب اندلاع ثورة يناير؛ الأربعاء الماضي عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى، الرئيس المصري السابق حسني مبارك، في جناحه المحبوس فيه بالمركز الطبي العالمي.

واستغرقت الزيارة المنفردة والأولى من نوعها نصف ساعة، أجهش خلالها مبارك بالبكاء أثناء احتضانه عاهل البحرين.

وجرى آخر لقاء بينهما منذ عام، أكد خلاله الرئيس السابق مبارك أن مصر تدعم استقرار البحرين واستقلالها وسيادتها على كامل أراضيها ضد أي تهديد إقليمي أو خطر خارجي.

وأشادت وكالة أنباء البحرين بالعلاقات التاريخية بين القاهرة والمنامة، على خلفية زيارة عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة لمصر ومباحثاته مع المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وطبقاً لما نشرته صحيفة "روزاليوسف"، فوجئ العاملون بالمركز الطبي العالمي الأربعاء الماضي بحركة غير عادية، وانتشار لقوات الأمن حتى وصل عدد من سيارات المراسم ونزل من إحداها ملك البحرين حمد بن عيسى، بعد أن حصل على تصريح رسمي بزيارة الرئيس السابق حسني مبارك، في الجناح المحبوس فيه احتياطياً، عقب نقله إليه في ٣ أغسطس/آب الماضي.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي يزور فيها حاكم عربي أو أجنبي الرئيس السابق منذ خلعه من السلطة في ١١ فبراير/شباط الماضي، وينتظر أن تتكرر هذه الزيارات بعدد من الأمراء الخليجيين لمبارك بعد أن فتح ملك البحرين باب هذه الزيارات.

مبارك

يذكر أن سوزان ثابت زوجة مبارك قد كثفت اتصالاتها في الفترة الأخيرة بعدد من الأمراء والملوك ورؤساء الدول، للوقوف بجانب مبارك لظروفه الصحية الحرجة، وأرجع مقربون من أسرة مبارك سبب زيارة ملك البحرين إلى تدهور صحة مبارك.

وأضافت الصحيفة: "المثير أن ملك البحرين أثناء وجوده بالمركز الطبي العالمي طلب إجراء فحوصات طبية خاصة، بعد انتهاء زيارته للرئيس السابق التي استغرقت ٣٠ دقيقة، هي الفترة التي قضاها ملك البحرين منفرداً مع مبارك، والأكثر إثارة أن حسني مبارك أجهش بالبكاء أثناء احتضانه لملك البحرين".

وعلى خلفية زيارة ملك البحرين للمركز الطبي العالمي، قدم حمد بن عيسى العديد من التبرعات المالية، بما في ذلك المشاركة في تكاليف علاج مبارك، كما عرض استعداده لاستقدام الطبيب الألماني الخاص بمبارك للإقامة شبه الدائمة في مصر على نفقته الخاصة، ووعد حمد أسرة مبارك بتكرار زياراته للرئيس السابق، كما كلف سفير البحرين بالقاهرة بمتابعة حالة مبارك الصحية أولاً بأول.

بن عيسى

في الإطار نفسه قام عدد من مندوبي السفارتين الأمريكية والبريطانية بزيارة الرئيس السابق في المركز الطبي العالمي.

يبرز في السياق نفسه، أن وفداً دولياً من منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة سيقوم بزيارة مبارك خلال الأسبوع المقبل، لمعاينة حالته الصحية والاستماع له، باعتباره محبوساً احتياطياً وليس بصفته رئيساً سابقاً.

الجدير بالذكر أن اللقاء السابق بينهما عندما كان مبارك في السلطة، تم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، حيث قام الرئيس السابق مبارك بجولة خليجية شملت عدة دول منها البحرين.

وفي ختام جولته الخليجية وقبل عودته إلى أرض الوطن، بحث مبارك مع الملك حمد بن عيسى، القضايا العربية، وتطورات الوضع الإقليمي في الشرق الأوسط، وجهود إحياء عملية السلام بالمنطقة، والمستجدات على الساحة العربية، ولبنان، واليمن، والسودان وأمن الخليج.

وأكد الرئيس الأسبق مبارك لملك البحرين أن مصر تدعم استقرار البحرين وسيادتها على كامل أراضيها ضد أي تهديد إقليمي أو خطر خارجي.

وفي السياق ذاته، وعلى هامش زيارة عاهل البحرين لمصر، أشادت وكالة أنباء البحرين (بنا) بالعلاقات بين مصر ومملكة البحرين على مختلف الأصعدة، مشيرة إلى التنسيق المنتظم والمستمر بين البلدين على أعلى المستويات.

وكانت الوكالة نشرت تقريراً الثلاثاء الماضي حول زيارة عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة لمصر، ومباحثاته مع المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وقالت وكالة أنباء البحرين (بنا) إن هذه الزيارة للملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة، وما يتخللها من لقاءات ومباحثات مهمة مع القيادة السياسية المصرية، وعلى رأسها المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام، رئيس المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة؛ تأتي في إطار العلاقات التاريخية الأخوية الوطيدة بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وأضافت أن العلاقات بين مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية تتسم على الدوام بأنها علاقات متميزة تقوم على التواصل والمحبة والتعاون المشترك بين البلدين، ما جعلها نموذجاً يحتذى به في العلاقات العربية من جهة تنسيق المواقف وتطابق الرؤى في التعامل مع القضايا العربية والإقليمية والدولية.

من الصحافة العالمية

المجلس العسكري يخون وعوده بالديمقراطية

The Washington Post

□ واشنطن بوست

دعت صحيفة واشنطن بوست في افتتاحيتها البيت الأبيض إلى السعي نحو إثناء الجيش المصري عن استمرارية سلطته. وقالت إن المجلس العسكري، الذي تعهد بالانتقال بالبلاد نحو الديمقراطية حينما تولى حكم المرحلة الانتقالية فبراير الماضي، يتخذ خطوة كبيرة نحو خيانة هذا الوعد، في إشارة إلى وثيقة الدكتور علي السلمي.

والوثيقة التي تنتهك استفتاء مارس الماضي، وفق تعبير الصحيفة الأمريكية، تمنح المجلس العسكري الحق في رفض أي مواد دستورية لا يوافق عليها كما تمنحه حق حل الجمعية التأسيسية ما لم تقدم وثيقة مقبولة لقادة المجلس في غضون ستة أشهر.

وترى الصحيفة أنه إذا ما تم تمرير الوثيقة فإن المبادئ الدستورية الجديدة ستقطع شوطا طويلا نحو الحفاظ على النظام المدعوم من الجيش والذي يحكم مصر منذ انقلاب ١٩٥٢ والذي يعتقد المصريون أنهم تخلصوا منه في ثورة ٢٥ يناير. كما أنها ستجعل الانتخابات البرلمانية المقررة نهاية الشهر الجاري، لا معنى لها لأنه هؤلاء الأعضاء المنتخبين لن يكون لهم حق حكم البلاد أو صياغة الدستور الجديد.

وأضافت أن هذه الخطوات من شأنها أن تدفع بانتفاضة أخرى، وقد دعت الأحزاب الغاضبة إلى مظاهرات حاشدة في وقت لاحق من هذا الشهر. لذا فإن الولايات المتحدة التي لديها قوة تأثير على القادة العسكريين في مصر، وفق قول الصحيفة، عليها أن تثنيهم عما قد يرقى ليكون انقلابا.

وأشارت إلى أن بعض الأحزاب الليبرالية في مصر شجعت، عن غير حكمة، المواد فوق الدستورية أملا في ضمان الحريات المدنية والدولة العلمانية. وبينما قد يمثل هذا اتجاها لكن الوثيقة المقترحة تخدم في المقام الأول تأمين السلطة المفرطة للجيش بما في ذلك السيطرة على جزء كبير من اقتصاد البلاد.

وتشير واشنطن بوست إلى أنه طوال ثمانية أشهر من الحكم المؤقت أبدى المجلس العسكري إزدراء للحريات. فلقد تعرض ١٢ ألف مدني لمحاكمات عسكرية سريعة ومؤخرا تم استدعاء أحد أبطال ثورة يناير المدون والناشط علاء عبد الفتاح، أمام المدعي العام العسكري بعد أن كتب مؤكدا مسؤولية الشرطة العسكرية عن العنف ضد الأقباط في ماسبيرو.

واختتمت زاعمة أن إدارة أوباما أظهرت خلال ثورة يناير قدرتها على استمالة قادة الجيش فلقد أصرت واشنطن على عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين في التحرير حتى اضطر مبارك للتنحي. والآن يجب على الإدارة الأمريكية والكونجرس- إذا لزم الأمر، أن تلزم المجلس العسكري باحترام وعوده بالتحول الديمقراطي.

وتمضي، كما يجب الإفراج عن عبد الفتاح وغيره من المعتقلين السياسيين. وفوق كل شيء لا ينبغي السماح للمجلس العسكري بتكريس دوره كسلطة غير خاضعة للمساءلة في حين لا تزال المؤسسة العسكرية تتلقى مليارات الدولارات من المساعدات الأمريكية.